البنـد التاسع عشر:

الاســتراتيجية العربيــة للنهــوض بعمــل المــرأة فــي إطــار أهــداف التنميــة المستدامة 2030.

مذكرة شارحة

بشأن

الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة

في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (749) بتاريخ 2019/12/10 من منظمة العمل العربية (مرفق1)، تطلب خلالها عرض موضوع "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030" على جدول أعمال الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن البند الخاص بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (756) بتاريخ 2019/12/12، من منظمة العمل العربية مرفق بها مذكرة شارحة في هذا الشأن (مرفق2)، والتي أشارت إلى التوصيات التي أصدرتها اللجنة المُشكّلة لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في إبريل/ نيسان 2017 والخاص "بتعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة"، وكان من أهم هذه التوصيات: "دعوة منظمة العمل العربية إلى اتخاذ اللازم نحو إصدار استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة 2030 تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة، لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".
- أوضحت المذكرة الشارحة أن منظمة العمل العربية قامت بتكليف خبيرة بإعداد مشروع "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030"، وأنه تم عرض مشروع الاستراتيجية على لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها (16) التي عقدت في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2018/3/1، وأنه قد تم الأخذ بملاحظات أعضاء اللجنة. كما تم عرض مشروع الاستراتيجية بصيغتها النهائية على لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها (17) التي عقدت يومي 19–2019/2/20، واتخذت اللجنة توصية نصّت على: "الموافقة على مشروع الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات التي أبدتها عضوات اللجنة، ورفعها لمجلس إدارة منظمة العمل العربية مع التوصية باعتمادها".
- أكدت المذكرة الشارحة أنه بعد الأخذ بملاحظات السيدات عضوات اللجنة على مشروع الاستراتيجية، تم عرض مشروع الاستراتيجية على اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته (90) الذي انعقد في مدينة القاهرة يومي 2–2019/3/3، وأصدر قراراً بإحالة تقرير لجنة المرأة إلى المؤتمر العام للمنظمة مع التوصية بالمصادقة عليها. وقد تم عرض مشروع "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030"، على الدورة (46) لمؤتمر العمل

(القاهرة: إبريل/ نيسان 2019) وأصدرت قراراً نصّ على: "اعتماد الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030".

- أوضحت المذكرة الشارحة أن الاستراتيجية تتضمن ثلاثة محاور، هي: الإطار التشريعي والمؤسسي، والإطار الاقتصادي والاجتماعي، والإطار الإعلامي التوعوي. مشيرة إلى أنه من المنتظر أن تتحقق مخرجات الاستراتيجية بحلول عام 2030، وأن تكفل الدول العربية للمرأة الحق في العمل اللائق والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة دون تمييز في إطار التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل من خلال تعزيز المنظومة التشريعية والمؤسسية الخاصة بعمل المرأة، وتعزيز القدرة التنافسية للمرأة العربية في أسواق العمل لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، واستثمار وسائل الإعلام والاتصال في الترويج لثقافة المساواة، وعدم التمييز.
- بناءً على ما تقدم، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على الدورة العادية (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي صدر عنها القرار رقم (2262) بتاريخ 2020/2/6)، وتضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ومن بينها "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030". كما أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (106) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31). وكان آخر القرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.
- بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

(مرفق 3: وثيقة الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030).

مرفق (1)

منظمة العمل العربية

رقم الصادر
م . ق / 749
التاريخ م 10/12/2019
هـ 13/04/1441

تهدي منظمة العمل العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم (5884 / 5) بتاريخ 4 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 بشأن طلب موافاتكم بالموضوعات التي نرغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة وذلك لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (105) وعلى أن تكون مستوفية لمعايير العرض المقررة.

وكما تعلمون فقد سبق أن عرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العديد من الاستراتيجيات التي تتعلق بمجالات عمل المنظمات العربية المتخصصة المختلفة، **نذكر منها :-**

- الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة.
- الاطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر.
- الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء في المنطقة العربية.
- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة.
- الاستراتيجية العربية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالمناطق الريفية.

وحيث أن هذه الاستراتيجيات لها أهمية خاصة في وضع الخطوط العامة التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدولنا العربية، فإننا نقترح **إعداد استراتيجية شاملة وجامعة لمؤسسات العمل العربي المشترك وربطها بأهداف التنمية المستدامة 2030 تحت عنوان "استراتيجيات مؤسسات العمل العربي المشترك في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030"** وتتولى كل منظمة عربية إعداد باب مستقل من أبواب الاستراتيجية يتعلق باختصاصاتها ومهامها، وبحيث يمكن من خلال هذه الاستراتيجية توحيد الرؤى لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك تجاه قضايا التنمية المستدامة في كتيب واحد يصدر تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

7 ميدان المساحة - الدقى /ص.ب، 814 القاهرة - الرمز البريدى 11511 / برقياً : تراقاراب- القاهرة تليفون : 33362719 / 33362721 / 33362731 / فاكس : 37484902
Website : www.alolabor.org Email : alo@alolabor.org
جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

رقم الصادر : .....
المرفقـات : .....
التـــاريخ : .....

كما نود الإحاطة بأن منظمة العمل العربية قد أصدرت " **الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المســتدامة 2030** " ، والتي أعدت تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (44) لعام2017 وتوصية لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها (16) لعام 2018 ، وقــد أقـــرهـــا مـؤتمر العمل العربي بموجب القرار رقم (1652) في الدورة (46) ابريل / نيســان 2019 ، وبناء عليه فأننا نقترح عرض " **الاســتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المســتدامة 2030** " على المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في دورته (105) ، وبحيث تكون مرجعية هذه الاستراتيجية في حالة اعتمادها لقرارات القمة ، الأمر الذي من شأنه دعم تنفيذ هذه الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

وتغتنم منظمة العمل العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) عن فائق تقديرها واحترامها.

منظمة العمل العربية

مرفق: الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة
في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

7 ميدان المساحة -الدقى /ص.ب،814 القاهرة -الرمز البريدى 11511 / برقياً :تراقاراب- القاهرة تليفون :33362719 / 33362721 / 33362731 /فاكس :37484902
Website : www.alolabor.org Email : alo@alolabor.org

مرفق (2)

منظمة العمل العربية

رقم الصادر
م . ق / 756
التاريخ م 12/12/2019
هـ 15/04/1441

تهدي منظمة العمل العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم (5884 / 5) بتاريخ 4 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 بشأن طلب موافاتكم بالموضوعات التي نرغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة وذلك لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (105) وعلى أن تكون مستوفية لمعايير العرض المقررة.

نود الإحاطة بأن منظمة العمل العربية قد أصدرت " **الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030** " ، والتي أعدت تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (44) لعام2017 وتوصية لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها (16) لعام 2018 ، وقد أقرها مؤتمر العمل العربي بموجب القرار رقم (1652) في الدورة (46) ابريل / نيسان 2019 ، وبناء عليه فأننا نقترح عرض " **الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030** " على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (105) ، وبحيث تكون مرجعية هذه الاستراتيجية في حالة اعتمادها لقرارات القمة ، الأمر الذي من شأنه دعم تنفيذ هذه الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

وتغتنم منظمة العمل العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) عن فائق تقديرها واحترامها.

منظمة العمل العربية

مرفق: الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

7 ميدان المساحة - الدقي / ص.ب 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511 / برقياً : تراقاراب- القاهرة تليفون : 33362719 / 33362721 / 33362731 / فاكس : 37484902
Website : www.alolabor.org Email : alo@alolabor.org
جميع المراسلات توجه إلى المدير العام

مذكرة شارحة حول

الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة2030

مقدمة :

تعتبر أهداف التنمية المستدامة (2030) حزمة مترابطة من الأهداف التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ، ويقع هدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في صلب عملية التنمية ، ومن هذا المنطلق تحرص منظمة العمل العربية في معالجتها لقضايا عمل المرأة على الربط بين تحقيق التمكين الاقتصادي و المساواة بين الجنسين ، وبين أهداف التنمية المستدامة وذلك استناداً إلى واقع فعلي أساسه أن قضايا المرأة وخاصة القضايا المتعلقة بالتمكين الإقتصادي ليست منفصلة عن قضايا المجتمع ، فالمرأة هي نصف المجتمع ، كما أنها نصف الثروة البشرية في أي دولة ، وتشارك في دفع عملية التنمية مشاركة فعالة ، وتمكينها الإقتصادي سيساهم في تطوير عملية التنمية وإحداث تغيير نوعي في مستوى حياة الفرد والمجتمع .

وفي إطار الرؤية المستقبلية لمنظمة العمل العربية المتعلقة بقضايا التنمية الشاملة وتأكيدها المستمر على الصلة الوثيقة بين التنمية والتشغيل ، وانطلاقاً من كون التنمية ترتكز على حشد الطاقات البشرية دون تمييز بين النساء والرجال ، **يأتي اهتمام المنظمة بقضايا عمل المرأة** ، وتفعيل دورها في تنمية المجتمع حيث أصبح تقدم أي مجتمع يقاس بمدى مشاركة النساء في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرة هذا المجتمع على القضاء على كافة أشكال التمييز وتقليص الفجوات بين النساء والرجال ، وقد جاء إصدار هذه الاستراتيجية ليؤكد على أهمية النهوض بعمل المرأة وتحقيق التمكين الاقتصادي لها .

الهدف :

تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)

المحاور :

تتضمن الاستراتيجية مجموعة من السياسات والاجراءات التي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها التنموية من خلال 3 محاور أساسية :

المحور الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي

وضع وتطوير إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوق المرأة العاملة يعمل على حمايتها من مختلف مظاهر التمييز.

المحور الثاني: الإطار الاقتصادي والاجتماعي

زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم قدرتها التنافسية في أسواق العمل العربية وتعزيز دورها الاجتماعي .

المحور الثالث: الإطار الاعلامي التوعوي

تطوير وتعزيز التناول الإعلامي لأهمية المشاركة الاقتصادية للنساء ودورهن في بناء التنمية المستدامة .

عرض الموضوع :

أولاً : أصدرت اللجنة المشكلة لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2017) والخاص بـ "تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة" مجموعة من التوصيات كان من أهمها " دعوة منظمة العمل العربية إلى إتخاذ اللازم نحو اصدار استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في اطار التنمية المستدامة تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة "

ثانياً : قام مكتب العمل بتكليف خبيرة باعداد مشروع الاستراتيجية ، وتم عرضها على لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السادسة عشر (الغردقة ، 1 مارس / آذار 2018) وتم الأخذ بملاحظات السيدات عضوات اللجنة ومن ثم إعادة صياغة المشروع من قبل مكتب العمل العربي وفقا للنظام للمتبع في منظمة العمل العربية في هذا الشأن .

ثالثاً : تم عرض الاستراتيجية بصيغتها النهائية على لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السابعة عشر (19 – 20 فبراير 2019) واتخذت بشأنها القرار التالي : " الموافقة على مشروع الاستراتيجية مع الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات التي أبدتها عضوات اللجنة ، ورفعها لمجلس ادارة منظمة العمل العربية مع التوصية باعتمادها "

رابعاً : بعد ادخال ملاحظات السيدات عضوات اللجنة على مشروع الاستراتيجية ، عرضت على مجلس الادارة في دورته 90 (القاهرة ، 2 – 3 مارس / آذار 2019) التي أصدرت قراراً باحالة تقرير لجنة المرأة إلى المؤتمر العام مع التوصية بالمصادقة عليه .

خامساً : أصدر مؤتمر العمل في دورته السادسة والاربعين (القاهرة ، إبريل / نيسان 2019) قراراً بـ " اعتماد الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 "

المخرجات :

بحلول عام 2030 ستكفل الدول العربية للمرأة الحق في العمل اللائق والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة دون تمييز في إطار التنمية المستدامة عن طريق :

- تحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل من خلال تعزيز المنظومة التشريعية والمؤسسية الخاصة بعمل المرأة .
- تعزيز القدرة التنافسية للمرأة العربية في أسواق العمل لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
- استثمار وسائل الاعلام والاتصال في الترويج لثقافة المساواة وعدم التمييز .

مرفق (3)

الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

منظمة العمل العربية

الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

أقرت في مؤتمر العمل العربي في دورته 46 (القاهرة - جمهورية مصر العربية إبريل / نيسان 2019)

(بموجب القرار رقم 1651)

الفهرس

- تقديم .....
- منطلقات الإستراتيجية .....
- رؤية وأهداف الإستراتيجية .....
- محاور عمل الإستراتيجية .....
- المحور الأول – الإطار التشريعي والمؤسسي .....
- المحور الثاني – الإطار الاقتصادي والاجتماعي .....
- المحور الثالث – الإطار الإعلامي والتوعوي .....
- المستهدفون .....
- آليات المتابعة والرصد .....
- الإطار الزمني لتفعيل الإستراتيجية .....

تقديـــم

تحتـل مسـألة التمكيـن الاقتصـادي للمـرأة العربيـة أهميـة كبـرى باعتبارهـا تحديًـا تواجهـه الـدول والمنظمـات والهيئـات العربيـة، حيـث واجهـت الـدول العربيـة معادلـةً ليـس مـن الهيّـن تحقيقهـا، تتمثـل فـي بلـوغ التنميـة المسـتدامة مـن جهـة وتوفيـر الأمـن والسـلم الاجتماعـي لشـعوب المنطقـة مـن جهـة أخـرى، وهـو مـا يرتبـط بمسألة تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة عبـر تمكيـن الفئـات الضعيفـة والهشة في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية.

وتعتبـر المشـاركة الاقتصاديـة الفاعلـة للمـرأة العربيـة، أحـد الاهتمامـات الرئيسـية لمنظمـة العمـل العربيـة، حيـث يبـدأ تحقيـق التمكيـن الاقتصـادي والاجتماعـي والسياسي للمرأة بالنهـوض بشـروط وظـروف عملهـا وتوفيـر بيئـة العمـل اللائقـة واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل دون تمييز.

وفـي إطـار رؤيـة المنظمـة التـي تقـوم علـى ارتبـاط قضايـا العمـل بمضامين وآليـات التنميـة وإدراكهـا لتحديـات التنميـة المسـتدامة وضـرورة إشـراك النسـاء فيهـا ليكـنّ عنصـرا فاعـلا فـي عمليـة البنـاء؛ تأتـي الحاجـة إلـى صياغـة وإعـداد إسـتراتيجية عربيـة للنهـوض بعمـل المـرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030.

تتسـق هـذه الإسـتراتيجية مـع مـا تضمنـه دسـتور منظمـة العمـل العربيـة والميثـاق العربـي للعمـل مـن ترسـيخ قيـم المسـاواة وتكافـؤ الفـرص بيـن العمـال دون تمييـز، وتتفـق توجهاتهـا مـع مـا جـاء فـي اتفاقيـات العمـل العربيـة الخاصـة بالمـرأة العاملة.

وقـد انتهجـت عمليـة إعـداد الإسـتراتيجية منهجـاً علميـاً يسـتند إلـى المعطيـات

والبيانات الإحصائية والتقارير المتعلقة بواقع عمل المرأة العربية ومشاركتها في عملية التنمية، كما استندت إلى توصيات لجنة شؤون عمل المرأة العربية ومضامين البحوث والدراسات والأنشطة التي عقدتها منظمة العمل العربية والتي تتعلق بقضايا المرأة العربية العاملة، كما تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في الإستراتيجيات العربية الوطنية لتمكين المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وتعزيز مشاركتها في أسواق العمل وذلك عبر تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لدعم حقوق المرأة العربية العاملة وحمايتها من كافة أشكال التمييز وحث كل الأطراف المعنية بقضايا المرأة العاملة إلى أن تبذل جهودها في إطار من التكامل والتعاون لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن الإستراتيجية مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن لكل دولة الاسترشاد بها عند التخطيط لبرامجها التنموية وفقاً لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتدعو المنظمة جميع الأطراف الفاعلة والمعنية بقضايا المرأة العاملة إلى توظيف الموارد والإمكانات المتاحة لتنفيذ توجهات هذه الإستراتيجية.

فايز علي المطيري

المدير العام

منطلقات الإستراتيجية

تحقيقاً لما ورد في دستور منظمة العمل العربية من أحقية جميع البشر في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية في حرية وتكافؤ وعدالة، وانعكاس ذلك على قضايا عمل المرأة.

وعملًا بما نص عليه الميثاق العربي للعمل في مادتيه الأولى والعاشرة بأن هدف الدول العربية يتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فيها وأهمية توحيد شروط وظروف العمل كلما أمكن ذلك.

واتساقاً مع ما جاء في اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالمرأة العاملة وبحقها في الحماية الاجتماعية والحماية من الاستغلال الاقتصادي والمساواة وتكافؤ الفرص.

وايماناً بأهمية دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأهمية تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء في الوطن العربي.

وادراكاً لانعكاسات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة على أسواق العمل وعلى علاقات وأشكال العمل وما رافقها من آثار سلبية في مجالات التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتأثير ذلك على بعض الفئات خاصة النساء وهو ما يتطلب تكاتف جهود أطراف الإنتاج في المنطقة العربية لتمكينهن وتعزيز مشاركتهن في البناء التنموي.

وتنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والاربعين (القاهرة، 9-16 إبريل/ نيسان 2017) والخاص بالبند الثامن من جدول أعماله وعنوانه "تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة ".

وعملاً بالتوصية الصادرة عن لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السادسة عشر (الغردقة، فبراير / شباط 2018) حيث نصت على "دعوة منظمة العمل العربية إلى اتخاذ اللازم نحو اصدار إستراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة "

وسعياً لتحقيق متطلبات الاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بعمل المرأة وفي مقدمتها:

- اتفاقية العمل العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة).
- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 156 لسنة 1981 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 183لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة.

- اتفاقية العمل الدولية رقم 189 لسنة 2011 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

ورغبةً في تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في تطوير تشريعات العمل في المنطقة العربية وفي حث البلدان العربية على:

- بذل الجهود وتوفير الإمكانات المتاحة للحد من هشاشة وضعف استقطاب العمالة النسائية.
- تنمية عمل المرأة وحمايتها من أجل تدعيم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم مساهمة المرأة العربية العاملة في التنمية وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية.
- العمل على توفير المزيد من الحماية الاجتماعية للمرأة العربية العاملة.

رؤية وأهداف الإستراتيجية

الرؤية

بحلول عام 2030 ستكفل الدول العربية للمرأة الحق في العمل اللائق والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة دون تمييز في إطار التنمية المستدامة.

الرسالة

إن ضمان مشاركة المرأة العربية في كافة المجالات يبدأ بالقضاء على كافة أشكال التمييز وتوظيف كافة الإمكانات المتاحة للتمتع بالحق في العمل اللائق والمشاركة في بناء تنمية عادلة ومستدامة.

الهدف الاستراتيجي

تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية)

الأهداف الفرعية

1. وضع وتطوير إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوق المرأة العاملة يعمل على حمايتها من مختلف مظاهر التمييز.
2. زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم قدرتها التنافسية في أسواق العمل العربية وتعزيز دورها الاجتماعي.
3. تطوير وتعزيز التناول الإعلامي لأهمية المشاركة الاقتصادية للنساء ودورهن في بناء التنمية المستدامة.

محاور عمل الإستراتيجية

المحور الأول : الإطار التشريعي والمؤسسي

المحور الثاني : الإطار الاقتصادي والاجتماعي

المحور الثالث : الإطار الإعلامي و التوعوي

المحور الأول

الإطار التشريعي والمؤسسي

إن تمكين المرأة لن يتحقق سوى بتوفير إطار تشريعي ومؤسسي يعزز المساواة ويعمل على إلغاء كافة أشكال التمييز ويضمن المشاركة السياسية والمجتمعية ويحميها من الفقر والتهميش، حيث تواجه العديد من النساء العربيات معوقات قانونية ومؤسسية ومجتمعية تُضعِف من مشاركتهن الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وترتبط أساساً بـ :

1 ضعف سياسات تكافؤ الفرص في أسواق العمل العربية

رغم أن تشريعات العمل في أغلب الدول العربية تنص على المساواة في شروط وظروف العمل، إلا أن الواقع قد يعكس تفاوتاً في مستوى الدخل وعدم تساوي الأجور للعمل المتماثل ولا تزال بعض أسواق العمل العربية تتعامل بتفاضلية في التوظيف والترقي ونوعية الوظائف المعروضة للنساء وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار .

الأهداف

- تحقيق تكافؤ الفرص في سوق العمل من خلال تعزيز المنظومة التشريعية والمؤسسية الخاصة بالمرأة العاملة .
- تطوير التشريعات الناظمة لعلاقات العمل بما يتناسب مع المتغيرات الراهنة وتأثيراتها على وضع المرأة العربية في سوق العمل .

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تفعيل التشريعات المعنية بالمساواة وعدم التمييز في شروط وظروف العمل وتوفير بيئة عمل لائقة بالمرأة تحميها من الاستغلال الاقتصادي وتقوم على تكافؤ الفرص .
- ايجاد آليات قانونية لمتابعة مدى الالتزام بعدم التمييز في الأجور عن العمل ذي القيمة المتساوية في كافة القطاعات.
- دعم مشاركة المرأة العاملة في التنظيمات النقابية من خلال رفع وعيها القانوني بحقوقها الأساسية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية ومعايير العمل العربية والدولية .
- تطوير التشريعات في مجال المساواة في التدريب والتعليم المهني والتقني وذلك بتوفير المراكز الضرورية للتدريب المهني بجميع المناطق بما في ذلك المناطق النائية.
- وضع قوانين ناظمة تعتمد على آليات تقييم لعمل المرأة المنزلي غير المأجور وإدماجه في حسابات الدخل القومي وما يترتب عنه من حقوق التأمينات والحماية الاجتماعية.
- بناء إطار قانوني يتناسب مع علاقات العمل المرنة في إطار الأنماط الجديدة للعمل، مع المحافظة على الحقوق الأساسية للعمال.
- تعزيز وتفعيل دور جهاز تفتيش العمل ودعم قدرات مفتشي العمل لضمان الرقابة على تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بشروط وظروف وبيئة عمل المرأة ودعم أجهزة التفتيش بكوادر نسائية.

② منظومة الحماية الاجتماعية

يؤدي ضعف المساواة بين الرجل والمرأة في العمل إلى فجوات بينهما تحول دون التمتع بالحماية الاجتماعية الكافية وخاصة فيما يتعلق ببعض التعويضات الممنوحة، وتتعدّد أسباب الفجوة لتشمل التفاوت في التوظيف ونوعية العمل مدفوع الأجر وساعات العمل الأقل للنساء.

الأهداف

- إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بما يقدم الضمانات الكاملة لشمول المرأة العاملة .
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للعاملات في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع غير المنظم.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- مواءمة تشريعات الحماية الاجتماعية مع معايير واتفاقيات العمل العربية والدولية ذات العلاقة بحماية المرأة العاملة.
- اعتماد طابع المرونة في وضع التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان ملاءمة الحقوق التأمينية التي تقدم للمرأة.
- حث أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية إلى المصادقة على الاتفاقيات التي لم تصادق عليها بعد، ومنها:

✓ اتفاقية العمل العربية رقم5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة.

✓ اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976بشأن مستويات العمل "معدلة".

- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستويات الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- اتفاقية العمل العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية.
- اتفاقية العمل العربية رقم 14 لسنة 1981بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الاقطار العربية.

- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية لتشمل المرأة الريفية والبدوية والمسنة والمعيلة وكذلك العاملات في القطاع غير المنظم والعمالة الموسمية والمؤقتة والنساء ذوات الإعاقة باعتبارهن أكثر فئات المجتمع حاجة للحماية الاجتماعية، وذلك من خلال :
  - استحداث أنظمة جديدة ومبتكرة تلائم أوضاعهن.
  - وضع معايير موحدة لمختلف الفئات المكونة للقوى العاملة تشمل العاملات في كل القطاعات وذلك بهدف توفير الأمن والاستقرار أياً كانت نوعية العمل أو مكانه أو مجاله.
  - العمل على ادماج الفئات النسائية في أنظمة التأمين وفق برنامج زمني يراعي الأولوية وإمكانات كل دولة وفقا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي.
  - إيلاء قضايا التأمين الصحي وتأمين البطالة الاهتمام الكافي باعتبارها أساسا لشمولية الحماية الاجتماعية وعدالتها .
- دعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية للتنسيق فيما بينها والاستفادة من التجارب والممارسات الجيدة والخبرات الناجحة في مجال تحديث وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية المختلفة وملاءمتها لقضايا المرأة العربية العاملة.

- إنشاء صناديق للتعويض عن فقدان العمل والتفريق بين بطالة حديثات التخرج وبين المسرحات لأسباب اقتصادية وتكون هذه الصناديق مستقلة عن مؤسسات الحماية الاجتماعية ويتم تمويلها بشكل ثلاثي من اصحاب الأعمال والعمال والحكومات.
- وضع سياسات استثمارية رشيدة لاستثمار احتياطات أموال الضمان الاجتماعي بما يحقق الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي ويساعد في النهوض بعمل المرأة كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 العنف ضد المرأة في مواقع العمل

يتخذ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في العمل، سواء في مكان العمل الفعلي أو في الطريق من وإلى العمل، أشكالا متعددة، وتكون له آثاراً سلبية على مشاركة المرأة في القوى العاملة وعلى إنتاجية العمل، كما تترتب على العنف تكلفة اقتصادية تتحملها المرأة والمؤسسة والدولة على حد سواء، وهو ما يطرح على حكومات الدول العربية العديد من التحديات لمواجهة هذه الظاهرة.

الأهداف

- حماية المرأة العاملة من كل أشكال العنف في مواقع العمل ومظاهر التمييز التي تحول دون مشاركتها الفعلية في التنمية وتوفير البيئة اللائقة للعمل.
- إشراك النساء في كافة مستويات صنع القرار من رسم السياسات ومراجعة التشريعات ووضع البرامج المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- حث كافة الجهات المعنية بشؤون المرأة إلى التنسيق مع الهيئات التشريعية لوضع وتفعيل منظومة قانونية لحماية المرأة العاملة من العنف والتمييز، تتماشى مع ما ورد بالاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالمرأة.
- تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا المرأة واستحداث خطط وطنية لحماية المرأة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

- تعزيز وتبني تشريعات وطنية ملزمة لمعاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة، وتوفير بيئة العمل اللائقة لحماية النساء من كل مظاهر العنف، ووضع أطر مؤسسية وآليات وطنية لحماية المرأة ضحية الانتهاكات في مجال العمل وحماية خصوصيتها من كل أشكال التهديد.
- إشراك المرأة في وضع آليات مراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والإستراتيجيات المتعلقة بحمايتها من كل أشكال العنف بما في ذلك العنف الاقتصادي.
- تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وأطراف الإنتاج لوضع خطط وطنية وقومية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بهدف تعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين الوطني والعربي.
- العمل على مقاومة الاتجار بالبشر ومتابعة الأوضاع القانونية لشركات الهجرة للتأكد من فرص العمل التي توفرها للفتيات خارج بلدانهن بهدف حمايتهن من الاستغلال الجسدي.

المحور الثاني

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

رغم الانجازات والمكتسبات التي تحققت في العقود الأخيرة، لا تزال معدلات التنمية في بعض البلدان العربية تتأثر بضعف المشاركة الاقتصادية والمجتمعية للمرأة، ذلك لأن النساء ما زلن يواجهن صعوبات في الاندماج في أسواق العمل وفي المجتمع بصفة عامة، وتعد مظاهر عدم المساواة والتمييز في مجالات التعليم والوصول إلى الموارد الاقتصادية وتحديات الاندماج في أسواق العمل أهم الأسباب التي تعمق الفقر بين النساء، وقد أسهمت القوانين الداعمة لحقوق المرأة في تعزيز استقلاليتها الاقتصادية وتحسين نوعية حياتها ومواجهة ظواهر الأمية وتأنيث الفقر في مجتمعاتنا العربية.

البعد الاقتصادي

1 التدريب المهني والتقني شرط أساسي للمشاركة الاقتصادية للمرأة

يعتبر التعليم والتدريب المهني والتقني أحدى الركائز المهمة التي تبنى عليها المشاركة الاقتصادية للنساء، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة وتأثيرها على ظهور أنماط جديدة من العمل.

الأهداف

- تعزيز القدرة التنافسية للمرأة العربية في أسواق العمل من خلال البرامج التدريبية الموجهة نحو المهن والوظائف في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب المهني والتقني.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تطوير مراكز التدريب المهني والفني وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة في المهن التي كانت غير متاحة لها، وإتاحة مجالات جديدة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والفنية على أعلى المستويات.
- تعديل البرامج التدريبية والتركيز على التعليم الإبداعي الرقمي باعتباره أكثر ملاءمة للعمل في الاقتصادات المستدامة.
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في معالجة طلبات التدريب المهني .
- مراجعة منظومة التدريب بما يمكن النساء من مواكبة تطور اقتصاد المعرفة.
- تطوير مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي وفقا للتصنيفات الدولية المعتمدة مما يسهل عملية تخطيط وإعداد الميزانيات الخاصة بالتدريب المهني وتنفيذ البرامج الرامية إلى زيادة إسهام المرأة في العمل.

② الاقتصاد الرقمي وتحديات الإدماج المهني للنساء

يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة لتوفير أشكال عمل جديدة يمكن أن تقلص من الفجوة بين فرص الرجل والمرأة في سوق العمل وزيادة النمو الاقتصادي الإجمالي بما يمثله ذلك من استحداث فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار، غير أن الهوة الرقمية بين الجنسين تشكّل عائقاً رئيسياً أمام استفادة اقتصادات المنطقة العربية من كل منافع التغيير التكنولوجي بشكل أمثل.

الأهداف

- **إدماج النساء في اقتصاد المعرفة لمواكبة التحديات التي تفرضها الأنماط الجديدة للعمل وتغيرات سوق العمل العربية.**
- **دعم الاقتصاد الرقمي ووضع خطط إستراتيجية تعمل على تنمية الثروة البشرية وخاصة من النساء للاستجابة لمتطلبات سوق العمل في هذا المجال.**

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- **تيسير نفاذ النساء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة في المناطق النائية.**
- **تعزيز رأس المال البشري وتثمينه خاصة في صفوف النساء لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات في عالم العمل وظهور أنماط جديدة للعمل.**
- **تهيئة البنى التحتية وتطويرها لتيسير وتوسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإتاحتها للجميع دون تمييز .**

- الاستثمار في مشاريع تعتمد العمل عن بعد لتقلص من بطالة المرأة وخاصة في المناطق ذات مؤشرات التنمية المحدودة والضعيفة.
- إعتماد تشريعات تكافح التمييز ضد المرأة في مجالات العمل المعرفي ومن ثم إعمال العدالة في توزيع فرص العمل في الصناعات المعرفية.

3 العمالة النسائية في القطاع غير المنظم

يشمل العمل غير المنظم العاملات بأجر في قطاع الزراعة وفي بعض الصناعات الصغيرة، ويتصف هذا القطاع بهشاشة العمل حيث يوفر وظائف غير نوعية، وغير مستقرة تفتقد لشروط العمل اللائق كغياب التعاقد والتأمين الاجتماعي وغياب إجراءات حماية الصحة والسلامة المهنية وحق التنظيم النقابي.

الأهداف

- متابعة التغيرات في واقع وحجم القطاع غير المنظم في الدول العربية بهدف حماية العاملات فيه وصولا إلى تنظيمه.
- الانتقال التدريجي إلى القطاع المنظم وإدماج النساء فيه ومعالجة مختلف المعوقات التي تحول دون ذلك.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تطوير الأطر المؤسسية وتفعيل آليات الانتقال نحو القطاع المنظم ومكافحة أشكال العمل الهش للنساء.
- مد مظلة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل ليغطي كافة القطاعات بما في ذلك القطاع غير المنظم دون تمييز بين الجنسين.
- وضع معايير واضحة لتقييم ورصد المخاطر في القطاع الزراعي بما يساعد على رسم سياسات الحماية والوقاية من المخاطر الصحية خاصة فيما يتعلق باستخدام وتداول المبيدات بالنظر لتأثيراتها الصحية الخطرة على العاملات في هذا القطاع وتطوير شبكة النقل العام الآمن في المناطق الريفية والنائية.
- انتهاج سياسات ضريبية عادلة تمكّن صاحبات المشروعات الصغيرة من الانتقال إلى القطاع المنظم والتمتع بالحماية الاجتماعية.

4 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي يحقق تكافؤ الفرص للجميع

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نمطاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، بحيث يكون الهدف تحقيق أفضل درجات المنفعة الاجتماعية وتثمين قيمة العمل والتوزيع العادل للمنافع وعدم قابلية الممتلكات وأدوات الإنتاج للتقسيم.

الأهداف

- نشر الثقافة التعاونية في المجتمعات العربية وخاصة الفقيرة منها باعتبارها وسيلة لدمج النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .
- توفير الحياة الكريمة للمرأة من خلال ترويج وتسويق منتجات التعاونيات النسائية ومنح الإعفاءات الضريبية اللازمة لتشجيع هذا القطاع .

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعديل التشريعات ليتم استيعابها وعدم عرقلتها، واحداث نماذج ابتكارية لتجارب جديدة تناسب المرأة وتعزز مشاركتها.
- تعزيز التعاون بين مختلف أطراف الإنتاج من الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية مع إيجاد آليات خاصة بالنساء .
- اعتماد إصلاحات في الأسواق المالية لاستيعاب شكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بإيجاد آليات تمويلية بديلة من بينها ضرورة وجود بنوك تعاونية.
- تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للدفع نحو إنشاء التعاونيات النسائية وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لإنجاحها.

5 ريادة الأعمال

يشكل القطاع الخاص محركاً اساسياً لضمان نمو اقتصادي مستدام في المنطقة، وتعد مساندة نمو ريادة الأعمال للنساء إستراتيجية فعالة لخلق فرص العمل وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، إلا أن معدّلات ريادة الأعمال في أوساط النساء تعتبر منخفضة نسبياً في المنطقة العربية وبشكل متفاوت من بلد لآخر.

الأهداف

- زيادة معدلات مشاركة النساء في مشروعات القطاع الخاص.
- دعم صاحبات الأعمال وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية ودورهن في التنمية المستدامة.

السياسات والإجراءات

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تيسير حصول النساء على الموارد الاقتصادية (الأراضي، القروض، الدخل المادي، التوظيف، وسائل النقل...الخ) والتحكم فيها لتعزيز قدراتهن وتطوير الأطر الوطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري.
- وضع سياسات تدعم القطاع الخاص وتعزز دوره وتبنّي قوانين استثمار مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- إطلاق مبادرات التعاون مع الجمعيات الوطنية والإقليمية للنساء صاحبات الأعمال، وتسهيل التبادل حول الممارسات الرشيدة بين بلدان المنطقة العربية وبقية بلدان العالم.

- اصلاح القطاع المصرفي وتعزيز دوره في تقديم القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء، ليشمل هذا الدور عناصر التمويل والمعونة الفنية والمتابعة والتدريب والربط بمواقع التسويق.
- مراجعة السياسات والتشريعات بتقديم الامتيازات الضريبية في مجال ريادة الأعمال وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة التي تديرها النساء.
- الاهتمام بتحسين أوضاع النساء الفقيرات في القرى من خلال زيادة إمكانية تملّكهن أو استئجارهن الأراضي الزراعية.
- دعم البرامج في مجال ريادة الأعمال النسائية وتشجيع حاضنات الأعمال التي تعتمد الأنماط الجديدة للعمل.
- تحفيز المنظمات الدولية والاقليمية لدعم ورعاية وتمويل المشاريع الابداعية بين النساء خاصة تلك القادرة على خلق فرص العمل.
- توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات سيدات الأعمال لخدمة قضايا المرأة حتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره الاجتماعي المنشود.

البعد الاجتماعي

1 التعليم

أدى ضعف سياسات دعم التعليم العمومي وتفاوت نسبة الإنفاق والميزانية المخصصة له من بلد عربي لآخر إلى ارتفاع نسب الأمية في بعض بلدان المنطقة خاصة في صفوف النساء، حيث تنامت ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم، والتسرب المدرسي وهو ما يؤثر سلباً في مشاركتهن الاقتصادية، بالاضافة إلى تركز تعليم النساء في التخصصات الاجتماعية والأدبية مما يؤثر سلبا على نوعية الوظائف المتاحة أمامهن.

الأهداف

- القضاء على الأمية بين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.
- تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة من خلال تشجيع الفتيات على التعليم في التخصصات الحديثة المطلوبة لأسواق العمل.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- سن التشريعات لإلزام أولياء الفتيات أو الأوصياء عليهن إن وجدوا بإلحاق بناتهم بالمؤسسات التعليمية خاصة في الأسر الفقيرة والريفية.
- منح الأولوية للإنفاق على تنفيذ إلزامية ومجانية التعليم للفتيات والفتيان في مرحلتيه الابتدائية والأساسية .

- الاهتمام بمعالجة التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي الالزامي من خلال زيادة عدد المدارس والخدمات الدراسية وتهيئة البنى التحتية من طرقات وتوفير وسائل النقل لتيسير تنقل الفتيات للمدارس ومراكز التدريب.
- تطوير المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية على أن تشمل تعزيز قيم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة وتصحيح الموروث الاجتماعي المكرس للأدوار النمطية للمرأة في المجتمع.
- توفير ودعم الفرص التعليمية للمرأة العربية القائمة على احتياجات اقتصاد المعرفة.

2 الفقر المؤنث: فقر الدخل وفقر القدرة

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعد واحداً من أكبر التحديات التنموية، وقد أصبح الفقر في العديد من المناطق ظاهرة يغلب عليها الطابع النسائي - وهو ما يدل على حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية - سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح أو بدلالة فقر القدرة على اكتساب المهارات واستغلال الفرص.

الأهداف

- الحد من الفقر بين الاناث وتعزيز الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان تمتع النساء بكافة الحقوق الأساسية في إطار من المساواة والعدالة.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تقييم السياسات والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بهدف الحد من ظاهرة تأنيث الفقر من خلال اعتماد مقاربة شمولية خارج برامج القروض الصغيرة وتوسيع الإمكانات التي تصل إليها النساء لتعزيز قدرتهن الاقتصادية.
- تطوير التخطيط الوطني الذي يدعم الفقراء ويعمل على التعريف بإمكاناتهم وخاصة النساء مع اعتبار الفئات المستضعفة كموارد وطاقات وليس حواجز أمام النمو الاقتصادي.

- تطوير الإستراتيجيات الكفيلة بتخفيض المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات، عن طريق العدالة في الحصول على الخدمات والعمل على التمويل الصحي الذي يلعب دورا محفزاً لاستدامة الخدمات الصحية.
- الإعتراف الكامل بالأعمال غير مدفوعة الأجر وتقديرها في حساب سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

المحور الثالث

الإطار الإعلامي والتوعوي

يعكس الإعلام في المنطقة العربية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وما يشهده من تغيرات بما لا يبعث أي مجال للشك في أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإعلام في التنمية الشاملة، فالإعلام من خلال وظيفته التنموية قادر على أن يصنع مناخاً من الأمن والثقة لدى المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية ويجعلها تعمل في اتجاه بناء التنمية المستدامة أو العكس ، وقد تدعّمت هذه الوظيفة خاصة في السنوات الأخيرة حيث تم التركيز على الدور المهم الذي تلعبه المرأة العربية في عملية التنمية، فالإعلام بإمكانه أن يسلط الضوء على مكامن الضعف والقوة للسياسات التنموية في المنطقة و يقوم بالدور التوعوي في التعريف بقضايا المرأة العاملة.

لقد تطورت وسائل الاتصال الحديث وأصبح لها دوراً فاعلاً في مجتمعاتنا وهو ما يدعو إلى الاهتمام بها ودعمها لتقديم الرسائل الإيجابية والترويج لثقافة المساواة ومكافحة التمييز من خلال تقديم خطابات إعلامية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

① حقوق المرأة في تشريعات العمل والحماية الاجتماعية

سجلت السنوات الأخيرة تنامي الاهتمام بحقوق المرأة بشكل عام والتشريعات المنظمة للعمالة النسائية بشكل خاص، ومع انخفاض الوعي بتلك الحقوق داخل الأوساط النسائية نفسها، فإن الامر يستلزم استثمار الدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الإعلام في رفع الوعي القانوني بحقوق المرأة العربية.

الأهداف

- تعزيز الاهتمام الإعلامي بوضع النساء في سوق العمل وبدورهن الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمعايير العمل العربية والدولية.
- تعزيز دور الإعلام العربي في نشر ثقافة المساواة ونبذ العنف ضد المرأة.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تكثيف الاهتمام الإعلامي بالتشريعات الوطنية والمعايير العربية والدولية والآليات التي تحمي النساء من التمييز في مجال المشاركة الاقتصادية.
- القيام بحملات تبث في وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بخطورة العنف الممارس ضد النساء في مواقع العمل.
- نشر ثقافة الحماية الاجتماعية من خلال وضع برامج توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة لتنوير صاحبات الأعمال والعاملات بالقطاع غير المنظم بحقوقهن التأمينية وتحفيزهن للانتقال التدريجي للقطاع المنظم.
- انشاء مواقع إلكترونية رسمية خاصة بأطراف الإنتاج في كل بلد توفر أحدث القوانين والبيانات الدقيقة وتضمن نفاذ الإعلاميين اليها.

2 المشاركة الاقتصادية وسياسات العمل

أولت أطراف الإنتاج في الدول العربية اهتماماً بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام الاقتصادي، خاصة في تسليط الأضواء على واقع المشاركة الاقتصادية للنساء وعلى أهمية إشراك الاعلاميين في وضع الخطط التنموية وفي رسم السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي ذلك أن تعزيز دور الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية يظل أحد الرهانات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية. المستدامة.

الأهداف

- النهوض بالإعلام الاقتصادي والتنموي وتعزيز دور المؤسسات الإعلامية في الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة وإسهام المرأة العاملة فيها.
- تنسيق العمل الإعلامي العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- الإشراك الفاعل للإعلاميين العرب في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم سياسات العمل المحفزة على إدماج المرأة بأسواق العمل العربية.
- الترويج الإعلامي لمشاركة النساء في مجال ريادة الأعمال وبث رسائل إعلامية مطمئنه ومشجعة للاستثمار.
- التسويق الإعلامي للمبادرات التنموية والاستثمارات النسائية العربية الناجحة وتعميمها، والتوعية بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
- النهوض بالإعلام الاقتصادي ليقوم بدوره التوعوي حول نماذج تنموية جديدة لمكافحة الفقر والبطالة كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره قطاعا يحقق التنمية المستدامة والعادلة للنساء.
- تعزيز اهتمام الإعلام العربي بقضايا المرأة العاملة وذلك بالتركيز على سياسات التشغيل والبطالة وتشريعات العمل.

3 تعزيز دور المنظومة الإعلامية

يعتبر انخراط الدول العربية في الخطة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 فرصة للتطوير المؤسسي والتشريعي للإعلام العربي، وبناء إعلام تنموي عربي وتعزيز دور الإعلاميين وتأهيلهم في مختلف القضايا التنموية وأهمها تلك المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك بهدف تأدية رسالتهم في نشر ثقافة المساواة ودعم قضايا المرأة العربية العاملة.

الأهداف

- إصلاح المنظومة الاعلامية العربية وبناء إعلام اقتصادي مستجيب للنوع الاجتماعي.
- تكوين كوادر إعلامية عربية قادرة على الترويج لثقافة المساواة .

السياسات والإجراءات العامة

دعوة الدول العربية للعمل على:

- تعزيز التنسيق العربي لاستحداث مناهج تعليمية وشهادات متخصصة في الإعلام التنموي القائم على مقاربة النوع الاجتماعي تعتمدها كليات ومعاهد ومؤسسات التدريب الإعلامي بالدول العربية.
- تفعيل آليات الإشراف على قطاع الإعلام العربي وتنظيمه من حيث ضوابطه القانونية والسياسية، والإشراف على متابعة مضمون الخطاب الإعلامي بما ينبذ ثقافة العنف والتمييز ويرسخ ثقافة المساواة.
- الترويج الإعلامي لثقافة العمل الحر، ودعم فكرة المبادرة الخاصة للمرأة كحل للتغلب على البطالة التي تشكل النساء نسبة كبيرة فيها، خاصة صاحبات الشهادات الجامعية.

- إعداد دليل عربي للممارسات الإعلامية الجيدة يرتكز على مبدأ المساواة وعدم التمييز لفائدة العاملين بقطاع الإعلام العمومي والخاص.
- التنسيق بين مختلف أطراف الإنتاج العربية لدعم مؤسسات الإعلام في وضع خطط تأهيلية وتنمية قدرات الأساتذة والمدربين المهنيين العرب في مجال الإعلام التنموي والاقتصادي المستجيب للنوع الاجتماعي.
- دعم تمويل قطاع الإعلام العمومي ورفع الميزانيات المخصصة له بما يخدم قضايا التنمية والعدالة والمساواة وتأهيل العاملين والعاملات باعتبار النقص الحاصل في عدد الإعلاميين المتخصصين في الشأن الاقتصادي وضعف التكوين المهني في هذا المجال.
- دعوة وسائل الإعلام العربية إلى تبني إستراتيجية إعلامية في مجال الهجرة تهدف إلى تعريف المرأة العربية العاملة في المهجر بحقوقها وواجباتها، وإبراز الكفاءات العربية المهاجرة وتصحيح صورة المرأة العربية المهاجرة لدى الرأي العام في دول المهجر.

المستهدفون

تستهدف الإستراتيجية جميع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب القرار (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) مؤسسات معنية بشؤون المرأة، البرلمانيين، المنتخبين المحليين، الإعلاميين والفاعلين الاقتصاديين، الباحثين والخبراء في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل ومكونات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية، الجمعيات الإنتاجية القطاعية...).

آليات المتابعة والرصد

لضمان تحقيق أهداف الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة، يوصى بوضع آلية للرصد والمتابعة والتقييم وتصحيح المسار عند الضرورة وهو ما يدعو الدول العربية إلى اتباع الآليات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار موارد وإمكانات كل دولة في تنفيذ ذلك:

على المستوى العربي

- وضع بند دائم على جدول أعمال لجنة شؤون عمل المرأة العربية يتعلق بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية في الدول العربية.
- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في الرصد والتقييم والمتابعة.
- تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بشؤون عمل المرأة العربية.
- ربط قنوات الاتصال بين مختلف الشركاء الاجتماعيين في الدول العربية

لتبادل نتائج الدراسات والتقارير المساعدة في تقييم ومتابعة حسن تنفيذ الإستراتيجية وفقا لإمكانات كل دولة.

- تنظيم ندوات وورش تقييمية مرحلية لمدى تنفيذ أهداف الإستراتيجية بحضور مختلف الفاعلين المعنيين بقضايا المرأة والشركاء الاجتماعيين والخبرات في الدول العربية والوقوف على الصعوبات التي تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة.

على المستوى الوطني

- اعداد تقارير متابعة دورية من قبل الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية.
- تبني آليات للرصد والمتابعة والتقييم على المستوى الوطني تستند إلى المعلومات والبيانات وآليات الرصد ويتم تطويرها بشكل مستمر مع تطور المؤشرات والبيانات الوطنية.
- استثمار البيانات والمعلومات حول أسواق العمل والعمالة النسائية بما يخدم تحقيق أهداف الإستراتيجية.
- تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني لحسن تنفيذ الإستراتيجية.
- تشجيع الشراكة الفاعلة للقطاع الخاص ومنحه البرامج المحفزة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية.
- الاستفادة من مختلف التقارير والدراسات والبيانات الصادرة عن منظمة العمل العربية لبناء مؤشرات دقيقة تخص عمل المرأة.

الإطار الزمني لتفعيل الإستراتيجية

يبدأ العمل بهذه الإستراتيجية اعتبارا من تاريخ إقرارها من مؤتمر العمل العربي إلى حدود سنة 2030 وفقا لأهداف التنمية المستدامة وحسب خصوصية وأولويات كل بلد عربي وموارده المتاحة.

لتحميل كتاب
الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة
في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030
نسخة الكترونية

1- اتصال الجهاز المستخدم بالانترنيت.

2- تحميل التطبيق المجاني اللازم لتشغيل البطاقة وهو:

QR READER

Available on the App Store

ANDROID APP ON Google play

3- توجيه كاميرا الهواتف الذكية (SMATPHONES) أو كاميرا الكمبيوتر اللوحي (TABLETS) من خلال التطبيق المجاني (BARCODE SCANNER).

4- عمل (SCAN) للـ (QR CODE)، ومن خلاله يتم الدخول على موقع المنظمة وإجراء عملية التحميل .

إصدارات
2019

منظمة العمل العربية

7 ميدان المساحة – الدقي
ص.ب: 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511

الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 0 2) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org